

الوسيط في المذهب

\$ الفصل الخامس في المسافرة بهن .

فنقول من أنشأ سفرا في حاجة على قصد الانصراف عند نجاز حاجته فعليه أن يقرع بينهما فإذا استصحب واحدة بالقرعة لم يلزمه قضاء أيام السفر للمخلفات لما روت عائشة رضي الله عنها وعن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه واستصحب واحدة ثم ظهر أنه كان إذا عاد يدور على النوبة فصار سقوط القضاء من جملة رخص السفر على خلاف القياس وقال أبو حنيفة رحمه الله يجب القضاء .

وهذه الرخصة وردت مقرونة بأربعة أوصاف مؤثرة فلا يجوز حذفها .

الأول أن عليه السلام أقرع فمن استصحب واحدة بغير قرعة لزمه القضاء وعصى بالتخصيص وهذا كما أنه لو أقام عند واحدة لتمريرها قضى للباقيات إن سلمت وإن ماتت فقد فات القضاء لأنه لم يبق لها نوبة حتى يقضي منها نعم لا يعصى إن كان